http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1634) السنة السابعة - الأربعاء (21) تشرين الاول 2009

خلال طاولة (المدى) الاقتصادية

خبراء ومسؤولون متخصصون يطالبون بانتشال الواقع المتردي للسياحة من سباته وركوده

دعا خبراء ومسؤولون في قطاع السياحة الحكومي الى ضرورة رفع سقف التخصيصات المالية وتفعيل عملية الاستثمار في هذا القطاع، مؤكدين ان السياحة في العراق تعاني اختلالات وتراجعا في التخطيط والتنفيذ على الرغم مما يمتلكه العراق من امكانات هائلة في قطاع السياحة. وناقشوا خلال طاولة (المدى) الاقتصادية الموسومة مستقبل السياحة في العراق في محاور عدة من قبل باحثين من هيئة السياحة، والتي نظمها القسم الاقتصادي في جريدة (المدى) بحضور نخب اقتصادية من الجامعات ومراكز الاستطلاع والبحوث الاقتصادية، فضلا عن ممثلين عن مؤسسات حكومية واخرى للقطاع الخاص .

فريق العمل / كريم محمد حسين - احمد مطير
عدسة / سعد الله الخالدي مهدي الخالدي

جانب من الطاولة

جاسم عبد الحسين

مناف الصائغ

د. صباح التميمي

سالم مخيبر

اسماعيل الدباغ

باحثون : امكانيات هائلة يزخر بها الواقع السياحي في العراق

خبراء : الضرورة تستدعي تفعيل دور القطاع الخاص

للعراق جاءت لتغطي حاجة العراق في حينها لمواجهة الطلب السياحي الخارجي، مبينا ان العناصر الرئيسة للتنمية السياحة التي اعتمدتها الدراسة خلال الاهداف وسياسة التنمية السياحية التي تضعها السلطة المحلية.

وبين العزاوي: ان خطة المسح السياحي الشاملة للعراق صنفت الى سياحة رجال الاعمال، وتوزعت في بغداد والبصرة والموصل وكركوك و كربلاء والنجف، وتصنيف آخر هو المنتجعات الجبلية: أربيل ودهوك والسليمانية والمسطحات المائية في الحبانية في الثرثار و الرزازة وسامراء ويمكن ان تصنف السياحة الى سياحة شتوية وسياحة علاجية وثقافية وسياحة برية وسياحة دينية.

السياحة الدينية

فيما عرض مدير السياحة الدينية جاسم عبد الحسين لطبيعة النشاط المقدم في هذا القطاع خلال المحور الثاني معتبراً أن هذا النشاط كان منحصرا على جنسية معينة الى عام ١٩٩٩ عندما تم توقيع اتفاقية سياحية بين العراق والجارة ايران وبعد عام ٢٠٠٣ فان هذه السياحة شهدت توافدا من مختلف الجنسيات وبقيت الحدود الايرانية هي الاكثر تدفقا بالسياح.

وتابع عبد الحسين: أن اكثر معوقات هذا القطاع المهم هي قلة الامكانيات المتوفرة في المنافذ الحدودية وقلة الطاقة الاستيعابية للمدن التي يرومها الزوار، اضافة الى منح التراخيص للشركات. ورغم هذا ان هيئة السياحة كانت حاضرة لتقديم تسهيلات الى شركات السفر والسياحة، وهناك اتفاقية مع ايران يدخل بموجبها ٣٠٠٠ سائح يوميا، وهناك اتفاقيات اخرى في جنوب شرق آسيا تنظم هذا العمل.

الاستثمار السياحي

اما المحور الثالث الذي عرضت له الطاولة المستديرة ما يتعلق بالاستثمار السياحي الذي قدم له مدير قسم الاستثمار السياحي سالم مخيبر، عرّف من خلاله الاستثمار السياحي والاستثمار وكما ورد في القانون رقم ١٣لسنة ٢٠٠٦ وهو توظيف الاموال في نشاط او مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة على البلد ومفهوم الاستثمار في القطاع السياحي هو انشاء مشاريع سياحية جديدة او تطوير مشاريع قائمة او اعادة تأهيلها، وبالنظر لتردي الوضع السياحي عام ١٩٨٠ حيث لم يتم بناء اي فندق جديد وجرى تحويل الفنادق المهمة من القطاع الحكومي الى القطاع المختلط الذي لم يوفق بسبب قلة الدعم وعدم الاستقرار السياسي.

وبين مدير الاستثمار السياحي: ان اهم مزايا الاعفاءات للمستثمرين والذي تضمنها قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ هي اخراج رأس المال الذي ادخله للعراق وعوائده واستئجار الاراضي ونظام المساطحة بمدة لا تزيد على ٥٠ سنة قابلة للتجديد اضافة الى عدم مصادرة التأمين.

وصنف مخيبر المشاريع الاستثمارية الى ٤ اصناف هي مشاريع ترغب جهة حكومية باقامتها على ارض تملكها واخرى ترغب جهة حكومية باقامتها على مناطق محددة من العراق حسب الحاجة اضافة الى المشاريع الاستثمارية التي يرغب المستثمر باقامتها للاستفادة من الامتيازات والاعفاءات المنصوص عليها في قانون الاستثمار.

اما الصنف الرابع فهي المشاريع الاستثمارية المتعلقة بتأهيل وتطوير المشاريع القائمة والعاملة التابعة للقطاع العام والمختلط.

شيروان مصطفى

معتبراً أن العراق مقبل على استثمارات كبيرة في مجال السياحة لما لهذا القطاع من اهمية بالغة وان إعادة تأهيله او الاستثمار فيه يبعث على التفاؤل والامل، ومن اهم المشاريع المعروضة للاستثمار هي بحيرة الجادرية وتطوير جزيرة الاعراس وإنشاء شقق سياحية في الموصل ومجمعات سياحية في تكريت وفي بحيرة سارة.

تعقيبات

من جانبه عقب رئيس قسم السياحة في كلية الادارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية الدكتور خليل المشهداني على محاور الطاولة قائلا: ان موضوع العرض السياحي والسياحة الدينية والاستثمار في مجال السياحة له اهمية بالغة مبينا ان هناك اماكن تكمن اهميتها بتاريخها كالمراقد الدينية المعروفة، إضافة الى المسطحات المائية وكل هذه القطاعات شبه معطلة بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط ونتيجة لقلة الوعي السياحي لدى المواطنين، إضافة الى ضعف الاعلام السياحي كل هذا تسبب بتراجع هذا القطاع اما الجانب الآخر هو الجانب العسكري الذي افشل الكثير من المواقع السياحية بمعنى ان قوة التأثير للجانب السياسي اكثر من الجانب الاقتصادي وهناك الكثير من المناطق تتأثر بالواقع الاجتماعي كوجودها في المناطق الريفية.

الى ذلك قال الاكاديمي إسماعيل الدباغ : ان المشاريع السياحية لم تكن تأخذ بنظر الاعتبار الجدوى الاقتصادية انما كانت تنشأ لاغراض الدعاية للانظمة المتعاقبة، لذلك يجب ان توضع الجدوى الاقتصادية في اولويات هيئة السياحة خلال تنفيذ اي مشروع رغم التضارب الآن بعمل وزارة الثقافة ووزارة الدولة للسياحة والآثار الذي انعكس على واقع السياحة في العراق.

واضاف الدباغ: هناك جوانب اخرى يجب الاهتمام بها كسياحة رجال الاعمال والسياحة الثقافية فهي لا تقل أهمية عن السياحة الدينية وعد مشكلة المياه عائقا في تطوير السياحة في المسطحات المائية .

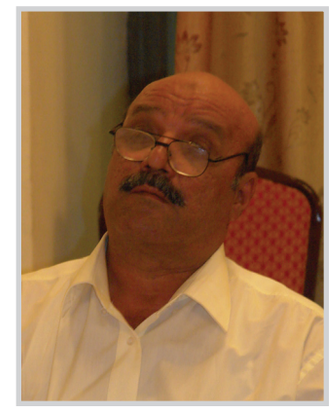
د. ابراهيم المشهداني

واكد الدباغ انه على الرغم مما يتمتع به العراق من عوامل جذب سياحي الا ان هذه العوامل لم تستغل بشكل جيد ما عطل القطاع السياحي واصابه بنوع من التراجع والاهمال.

من جانبها عقبت الاكاديمية الدكتورة صباح التميمي قائلة: ان هناك فقرا في البيانات والاحصائيات في تفعيل القطاع السياحي خاصة في قطاع السياحة الدينية اضافة الى عدم وجود خدمات ترافق الخدمة السياحية، كالخدمات المصرفية والاسواق الكبيرة والنقل والمقاهي، وكل هذه تعد عوامل استقطاب للسياحة اضافة الى الاهتمام بالتشجير والطرق والمساحات الخضراء فضلا عن الاهتمام بالجانب الامني في تطوير هذا القطاع وتطوير الثقافة والوعي لدى الجماهير باهمية الاماكن السياحية وانشاء معاهد مختصة تعد كوادر مختصة في هذا الجانب. وتطرق مستشار وزير الثقافة الاقتصادي علاء القصير الى ان دراسات للاستثمار وضعت في القطاع الاقتصادي الا ان هناك تشابكا بين عمل وزارة الثقافة ووزارة الدولة للسياحة والآثار نتيجة تشتت الصلاحيات بين الوزارتين .

وبين القصير: انه على الرغم من ان قطاع السياحة الدينية يمثل ٨٥٪ من واردات السياحة نتيجة عدم الاهتمام بباقي القطاعات كون اغلب هذه المناطق هي للمواطن العراقي وليس للسائح الاجنبي إضافة الى الكثير من المشاكل التي تعانيها المحافظات والتي تؤثر على قطاع السياحة فيها إضافة الى المعوقات والمشاكل التي يعانيها هذا القطاع نتيجة لغياب ستراتيجية العمل السياحي فيجب وضع أولويات للمشاريع السياحية والخاصة بالاماكن المقدسة لما لها من أهمية كبيرة تختلف عن بقية القطاعات، والاستثمار لا يعني تأهيل بعض المشاريع القائمة وانما ايجاد مشاريع جديدة، وضرورة اعادة تأهيل المعاهد والكليات التي تعد الكوادر التي تعمل في مجال السياحة، وهناك سؤال يجب ان يطرح: الى اين نحن نسير في مجال السياحة؟ في ظل غياب الخطط والدراسات التي تحدد أولوية هذا القطاع معتمدة على ثقافة سياحية.

من جانبه اوضح الخبير الاقتصادي مناف الصائغ: ان غياب الخطط والبرامج للنهوض بقطاع السياحة هو اهم مشاكلها التي يعانيها إضافة الى غياب الثقافة الاجتماعية والتي شخصها الأخوة في احاديثم والتي تعني تثقيف المجتمع على كيفية التعامل السياحي فالإنسان العراقي بطبيعته لديه الكثير من الجدية وهذا الأمر لا يتلاءم مع تنشيط السياحة، فيجب ان يكون هناك نوع من التعامل مع السائح، إضافة الى تطوير اللغة وبما يتلاءم مع التعامل مع السياح.

ونتيجة للحروب والحصار تخلف هذا القطاع كثيراً ويتطلب الكثير من العمل وإعادة تأهيله وتطويره ووضع الأسس الصحيحة وفق المبدأ العلمي لان السياحة فن.

القطاع الخاص

الى ذلك ارجع رجل الاعمال يعرب الياسري تدهور واقع السياحة في العراق الى غياب التنظيم والقوانين الخاصة التي تنظم عمل السياحة، مبينا :ان الندوات والمقترحات التي تعقد عادة لا تقدم شيئاً، لان الدولة ليست لديها رؤية واضحة لقطاع السياحة برغم ان القطاع الخاص ينظر لها على انها فن وعلم ومورد اقتصادي وبرغم وجود كثير من عوامل الجذب السياحي في العراق مقارنة بالإمارات التي عوامل الجذب فيها صفر، لكن الذين يدخلون الى دبي سنوياً يبلغ ٢٧ مليونا وكذلك الحال في مصر الذي يعتبر ايراد القطاع المصرفي فيها مهم جدا لكون ٤ ملايين يعملون في هذا القطاع، وبرغم ما يملكه العراق من نقاط الجذب الا ان قطاع السياحة في العراق معطل وليس الخلل في نقاط الجذب ولكن الخلل كيف تنظر الدولة الى قطاع السياحة، ولو فعّل هذا القطاع فان وارداته ستوازي واردات النفط وخاصة في مجال السياحة الدينية، وسبب تدهور قطاع السياحة هو عدم وجود ضوابط محددة تنظم عمل هذا القطاع كاستحصال الاجور وغيرها، وعلى سبيل المثال انتعاش السياحة الدينية في كربلاء والنجف لكن التكاليف المفروضة على السائح هي قليلة جداً ولا تساوي شيئاً في الواقع السياحي العربي أو العالمي أي تصل الى ان الفرد السائح الواحد ينفق ٢٠٠ دولار خلال فترة وجيزة وهذا يعني ان سعر فندق الدرجة الأولى بات يكلف ١٠ دولارات لليلة الواحدة وهذا يربك الوضع الاقتصادي ويشكل استهانة بالوضع السياحي والشواهد السياحية والدينية في العراق ويترك انطباعا غير جيد بالنسبة للسياح.

وحدد شيروان مصطفى المدير التنفيذي للشركة الوطنية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة اسباب ما يحدث في العراق حالياً من ارباكات في الوضع السياحي الى تفشي البطالة والمؤشرات المتدنية التي تظهر الواقع السياحي والواقع الاستثماري بصورة عامة وتحتاج الى تأثيث الوضع السياحي لسحب البطالة من المجتمع وضخها في الوضع الاقتصادي العام والاستثمار والالتفات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وهذه موجودة في قطاع استثمار السياحة.

واكد مصطفى ان الوضع بصورة عامة يحتاج الى كثير من العمل وايجاد معاهد متخصصة لغرض تهيئة ظروف مناسبة لعمل هذه المعاهد التي تحتضن الكادر السياحي من موظفين وطباخين وادلاء سياحيين ونشر الثقافة السياحية كونها عنصرا مهما من عناصر السياحة واتمنى على الحضور والمعنيين الالتفاتة الى المشاريع الصغيرة والمتوسطة كونها حلقة وصل بين المؤسسات الحكومية المعنية بالسياحة والاستمثار والقطاع الخاص، الذي هو معني بتوفير الفرص الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة.

وقالت مديرة التدريب والتعليم في هيئة السياحة :ان عمر المنجز السياحي يعد منجزا متكاملا مشيرة الى انه بالامكان الاطلاع على ذلك، اما بالنسبة للعطل القصيرة وزيارة الزوراء باعتبارها سياحة فأقول انها لا تتعدى كونها نزهة لانها لا تتجاوز ٢٤ ساعة اما اذا تجاوزت الـ٢٤ ساعة فهي تعد سياحة.

واضافت فيما يخص الاستثمار السياحي :فقد تحدث عنه الزملاء والخبراء واشاروا الى عملية تكوين الرأسمال الجديد وكيفية خلق فرص عمل جديدة وعلى القطاع هيئة السياحة اعادة تأهيل بحيرة الحبانية وكل الاعمال التي تقوم بها هيئة السياحة او الجهة المعنية في اعادة تأهيل البنى التحتية.

ودعت الى الاستثمار المطلق في الجانب السياحي مشيرة الى اهمية التدريب في المعهد السياحي لاعداد ملاكات سياحية قادرة على تولي مختلف الاعمال والخدمات في هذا القطاع.

حركة السوق

المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	١٨٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	١٨٠,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٠٠,٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسليح	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

أسعار العملات

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار	١١٨٥ ديناراً عراقياً	١١٧٥ ديناراً عراقياً
اليورو	١٢٨٠ ديناراً عراقياً	١٣٠٠ دينار عراقي
الجنيه الاسترليني	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً	٢٣٥٩ ديناراً عراقياً

المعادن

المعدن	سعر البيع للمثقال بالدينار	سعر الشراء للمثقال بالدينار
الذهب عيار ٢٤	١٧٦,٠٠٠	١٦٥,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٦٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٣٨,٠٠٠	١٢٧,٠٠٠
الفضة	٨٠٠٠	٧٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

الفواكه		الخضراوات	
المادة	السعر كيلو	المادة	السعر كيلو
رقي عراقي	٥٠٠ دينار	باذنجان عراقي	٧٥٠ ديناراً
بطيخ أناناس عراقي	١٠٠٠ دينار	خيار ماء عراقي	٧٥٠ ديناراً
تفاح احمر	١٠٠٠ دينار	لوبيا عراقي	١٠٠٠ دينار
تين ابيض	١٥٠٠ دينار	فاصوليا خضراء عراقي	٢٠٠٠ دينار
تين اسود	١٠٠٠ دينار	باميا عراقية	٣٠٠٠ دينار
نومي حامض مستورد	٢٠٠٠ دينار	طماطم عراقي	٧٥٠ ديناراً
عرموط عراقي	١٥٠٠ دينار	شجر عراقي	١٠٠٠ دينار
خوخ صوفي	٢٠٠٠ دينار	بصل حلو عراقي	٧٥٠ ديناراً
خوخ املس	٢٠٠٠ دينار	بصل احمر مستورد	١٠٠٠ دينار
آلو عراقي	١٥٠٠ دينار	بطاطا عراقي	٧٥٠ ديناراً
عنب عراقي	١٠٠٠ دينار	فلفل عراقي	١٠٠٠ دينار
عنب كشمش	١٢٥٠ ديناراً	بطاطا	١٠٠٠ دينار
موز	١٠٠٠ دينار	رمان	٢٠٠٠ دينار
تمر	١٥٠٠ دينار	ليمون	١٥٠٠ دينار